



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

الهجرة من مدينة إلى أخرى

حوار الهجرة المتوسطية من مدينة إلى أخرى المعارف و التدابير

الاجتماع السادس للنظرء

تعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي التربوي للمهاجرين

نحو بناء مدينة تثقيفية

بالازو سيسيرنا - عبر ماريا فيتوريا 12 - تورينو

يوليو، 2017 12 - 11

الورقة المرجعية

1- مقدمة.....	1. 3
- التعليم من خلال سياسات قطاعية مختلفة.....	2 - 5
الثقافة والخدمات الاجتماعية والصحة والتخطيط الحضري ونوع الجنس من منظور التعليم.....	2.1. 5
- تدريب العاملين بالبلديات في ضوء التنوع الثقافي.....	2-2 7
الاستقبال الأول والسياسات المصاحبة.....	2.3 7
الترفيه التربوي.....	2.4 8
- التعليم من أجل التعايش والاعتراف والتقدير للخلافات.....	3 - 9
- التعليم من أجل تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي.....	4 - 10
تعليم الطفل كاستثمار اجتماعي.....	4-1 10
الحصول على التعليم الإلزامي والنجاح في المدرسة.....	4-2 10
التعليم ما بعد الإلزامي.....	4-3 12
- تعليم الكبار وإمكانية الوصول إلى سوق العمل.....	4-4 13
التعليم للمواطنين النشطين والديمقراطيين.....	5- 14
- العناصر الرئيسية لتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي - التعليمي للمهاجرين.....	6 - 15
المراجع.....	16

1. مقدمة

وعلى الرغم من وضوح ونطاق تطور الحق في التعليم بموجب القانون الدولي (انظر الجدول أدناه)، فإن ملايين الأطفال والبالغين في العالم ليست فرص تعليمية مضمونة، وكثير منهم يواجهون هذه القضية بسبب وضعهم كمهاجرين (اليونسكو 2016b).

- 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- 1951 اتفاقية اللاجئين (الأمم المتحدة)
- 1953 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
- 1960 اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم (الأمم المتحدة)
- 1988 استراتيجية تنمية التعليم في العالم الإسلامي (إيسيسكو)
- 1989 اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- 1997 العقد الأول للتعليم من أجل أفريقيا (الاتحاد الأفريقي)
- 2000 الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في المدينة
- 2006 العقد الثاني للتعليم من أجل أفريقيا (الاتحاد الأفريقي)
- 2010 استراتيجية التعليم والتدريب 2020 (الاتحاد الأوروبي)
- 2011 الخطة الأوروبية لتعليم الكبار (الاتحاد الأوروبي)
- 2011 جدول أعمال الميثاق العالمي لحقوق الإنسان في المدينة
- 2013 توصية المفوضية الأوروبية، الاستثمار في الأطفال
- 2014 الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي 2014-2017 (الاتحاد الأفريقي)
- 2015 جدول أعمال التعليم 2030 (الأمم المتحدة)
- 2016 هدف التنمية المستدامة رقم 4 (الأمم المتحدة)
- 2016 إعلان تونس "مؤتمر الإيسيسكو للتربية" (الإيسيسكو)

وتختلف الكفاءات في التعليم الرسمي تباينا واسعا بين البلدان. في بعض، الكفاءات مركزية في حكومة الولاية؛ بينما في بلدان أخرى، تم إضفاء الطابع اللامركزي عليها، إما على الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي (الولايات الاتحادية، والمجتمعات المحلية المستقلة، والمناطق (...))، أو إلى البلديات. ومع ذلك، فإن الكفاءات البلدية في مجال التعليم نادرة عموما وتقتصر على توفير الخدمات التي تنظمها مستويات إدارية أعلى. غير أن القرارات التي تتخذها المستويات الأخرى فيما يتعلق بنظام التعليم لها آثار على المواطنة على المستوى المحلي حتى خارج المجال التعليمي، وتؤثر على قضايا الصحة والتكامل والترفيه وسهولة الوصول إلى سوق العمل وغيرها.

وعلى الرغم من أهمية التعليم الرسمي، تجدر الإشارة إلى أن التحديات الراهنة في مجال التعليم لا تقتصر على توفيرها. وتزداد أوجه القصور عند وضع سياسة أوسع تركز على قضايا التعليم قبل وبعد التعليم الإلزامي، فضلا عن أداة عرضية تهدف إلى إنشاء مجتمعات شاملة ومتماسكة ومتعددة الثقافات.

فعلى سبيل المثال، تتجلى أوجه القصور هذه في أوجه عدم المساواة القائمة في المشاركة في الأنشطة التعليمية التي يقوم بها المهاجرون الشباب وأسرهم، والصعوبات في الحصول على التعليم العالي، والتعايش، ومشاكل العلاقة، أو عدم وجود خيارات لرعاية الأطفال خلال المراحل المبكرة من الطفولة. داخل بعض السكان البالغين، بعض القضايا التي تنتظر السياسية ن الاستجابة في المدن تشمل مستويات عالية من الأمية بين بعض الفئات، وعلى التأهل للوظائف في وظائف أخرى، والصعوبات اللغوية، والتحديات في الوصول إلى سوق العمل، والافتقار إلى المعرفة بالخدمات العامة المتاحة، وكراهية الأجانب، والعنصرية بين السكان المحليين.

وهذه بعض التحديات التي يمكن للحكومات المحلية أن تستجيب لها من خلال الإسهام في إدماج الفئات الأكثر ضعفا على نحو أفضل، لأن السياسات التعليمية، فضلا عن المحتوى التعليمي للسياسات البلدية الأخرى، تشكل أساس الكفاح ضد الإقصاء الاجتماعي والسكان المحرومين، بمن فيهم المهاجرون وأجيالهم اللاحقة.

وهكذا، ففي حين أن التعليم الرسمي يخضع لسياسة الدولة، فإن هناك مجالا للحكومات المحلية لتسهيل الوصول إلى ظروفها أو تحسينها، مثلا من خلال برامج تعليمية تكميلية، وتصميم موارد في خدمة المدارس، أو آليات ضمان الدعم للأسر المهاجرة خلال وهي المرحلة التي ينبغي أن يكون فيها الأطفال في المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أنواع أخرى من التدابير المتعلقة بالتعليم غير النظامي وغير الرسمي التي هي أكثر انفتاحا للتدخل البلدي:

- أولا: تشير إلى الإمكانات التعليمية للسياسات القطاعية الأخرى التي تكون فيها الكفاءات البلدية أوسع، مثل الثقافة، والشباب، والعمالة، والبيئة، والتخطيط الحضري، وغيرها. وبهذا المعنى، ينصب التركيز على سياسات الاستقبال الأولى، وتدريب العاملين في القطاع العام في البلديات، أو الترفيه التربوي أو أنشطة أوقات الفراغ.
- ثانيا، نناقش مجموعة المبادرات التي تستهدف السكان البالغين، بما في ذلك تعلم لغة البلد الملتقي، والتدريب للعالم العامل أو رفع مستوى مهارات العمال، وغيرها.
- وأخيرا، مجموعة السياسات المصممة لنقل القيم وبناء مدن أكثر شمولية من خلال تصميم إجراءات تهدف إلى تعزيز التعايش، والاعتراف بالتنوع وتعزيز مشاركة المواطنين.

التعليم الرسمي: ينطوي على نية تعليمية متعددة ومنهجية محددة في برنامج رسمي، تطبق بجدول زمني محدد وجدول زمني محدد. ويغطي التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها).

التعليم غير النظامي: يجري خارج محيط المدرسة. وهي تسعى إلى تطوير الكفاءات الفكرية والمعنوية والمدنية ووكليات مجموعات معينة، على أساس التدريب الصريح أو الأهداف التعليمية (دورات، والأنشطة الترفيهية والمدارس الذاتية، وما إلى ذلك). وهو لا يركز على الحصول على درجة أكاديمية.

التعليم غير النظامي: يشمل جميع التجارب التعليمية ذات الطبيعة المتعددة والمتنوعة التي تواجها المؤسسات التعليمية التقليدية التي توفر لنا أيضا المعرفة والمهارات والمواقف (التفاعل الاجتماعي، حضور المعارض، الحملات، الإعلانات، الألعاب، التجارب، القراءات، الممارسات، الهوايات، إلخ).

يمكن للمدن أن تحتوي على العديد من الفرص التعليمية بفضل النقاء مختلف الأفراد والكيانات الموجودة داخل التي تسمح التعلم المتعدد ونقل القيم. وتقوم المدينة التثقيفية بتعبئة كل هذه الجهات الفاعلة حول مشروع مشترك لتحويل الفضاء الحضري إلى فضاء تعليمي، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى المعرفة، والقيم والمواقف بحيث يمكن للناس أن يطوروا قدراتهم وأن يعيشوا ويعملوا بكرامة وأن يسهموا في تنمية مدنهم.

وتلعب الحكومات المحلية دورا رئيسيا في تنسيق هذه الشبكة من الجهات الفاعلة، وتوليد أوجه تآزر جديدة فيما بينها، وتشجيع التعليم كفضية شاملة لعدة قطاعات في سياساتها العامة. وباختصار، يتعلق الأمر بالسعي إلى تعزيز القدرة التحويلية للتعليم في جميع مناطق المدن.

3 - التعليم من خلال سياسات قطاعية مختلفة

فالحكومات المحلية، التي تتجاوز الكفاءات في مجال التعليم، تضع بالفعل برامج ومبادرات تعليمية هامة. جميع القرارات والبرامج والسياسات التي وضعت تحت مسؤولية الحكومات المحلية لها تأثير تعليمي على مواطنيها؛ ولذلك، من الضروري أن تنعكس المشاريع المحلية من أجل تعظيم القدرات التعليمية للمدن) رسالة تثقيف المدن، 2004 (، وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من هذه الإجراءات لا تترتب عليه تكاليف مالية إضافية، لأنها تشمل أو تكمل البرامج الجارية.

3.1. والثقافة، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والتخطيط الحضري، ونوع الجنس من منظور التعليم

وأصبحت السياسات الثقافية البلدية مجالا ذا أهمية خاصة لزيادة فرص الحصول على التدريب والتعليم والثقافة في القطاعات ذات الاحتياجات الاجتماعية والتعليمية الأكبر، مما يسهل اندماجها الاجتماعي. ويمكن اعتبار المكتبات والمسارح والمعارض الفنية والمساحات الثقافية الأخرى من المدن أماكن اجتماعات للأشخاص والكيانات من خلفيات متنوعة فضلا عن مساحات للتلاقح في الأنشطة التعليمية.

ومن ناحية أخرى، يجب أن تضمن السياسات المحلية للخدمات الاجتماعية الظروف المثلى لتحقيق الفرص التعليمية. وتضطلع الحكومات المحلية بدور بارز في تحديد الأطفال الذين هم في حالات ضعف، ومرافقة الأسر في مهمتها التعليمية، وتوفير الدعم الإعلامي للموارد المتاحة أو منح الإعانات للتعليم، من بين أمور أخرى. وأثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد على العادات والسلوك الصحي يولد أوجه عدم مساواة هامة. وبالتالي، من المهم أن تأخذ السياسات الصحية هذه التفاوتات في الحسبان وأن تشمل برامج التعليم والتدريب، سواء في مجال الوقاية أو التدخل. وبرامج التعليم الغذائي في المدارس، والتدريب على الصحة الإنجابية والمرافقة طوال فترة حمل الفتيات والنساء، وبرامج الصحة العامة الرامية إلى منع السلوكيات الخطرة لدى الشباب، أو السياسات الرامية إلى تشجيع ممارسة الرياضة، هي بعض المبادرات التعليمية الممكنة لتعزيز الصحة في المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، يجب تصميمها بطريقة تصل إلى السكان المهاجرين أيضا.

لا مارش (إيطاليا). ويوجد في هذه المنطقة برنامج يهدف إلى زيادة فعالية الخدمات الصحية في حماية صحة المهاجرات. ويتمثل أحد أدواتها الرئيسية في شريط فيديو إعلامي بأحدى عشرة لغة تتعلق بصحة الأم والطفل (فيما يتعلق بالحمل والولادة والرضاعة الطبيعية ورعاية الطفل وصحة المرأة) والتدريب المقدم إلى المهنيين في الميدان لنشره بين النساء المهاجرات. وقد تم تطوير العمل بشكل مشترك من قبل المهنيين الصحيين والوسطاء الثقافيين والنساء المهاجرات، وبالتالي، جمعت وجهات نظر مختلفة.

وقد بذلت محاولات لتحديد أمثلة من مدن على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، ولكن لم يتم العثور على حالات موثقة. وقد يساعد الاجتماع في تورينو على تجميع تجارب أخرى يتيح اتباع نهج جغرافي أكثر تعددية في رسم الخرائط التي أجريت حتى الآن. لمصدر: المرصد الشامل للمدن. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى:

<https://www.uclq-cisdp.org/es/observatorio/promoci%C3%B3n-de-la-salud-materno-infantil-de-la-poblaci%C3%B3n-inmigrante>

ويؤثر التخطيط الحضري أيضا على الإمكانات الإنمائية للأفراد. وتنطوي تدفقات الهجرة على نمو السكان المحليين، التي لا توزع بالتساوي عموما بين مختلف مناطق المدينة. وهذا يولد زيادة غير متوازنة في الطلب على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات التعليمية. ويمكن أن تساعد السياسة الحضرية المخططة التي تشجع على الخلط الاجتماعي على الحد من التوترات الاجتماعية الناشئة عن وصول السكان الجدد وتيسير التماسك الاجتماعي والثقافة المشتركة. ومن المجالات الهامة التي تتمتع فيها الحكومة المحلية بقدر كبير من التدخل هو التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الميدان، تنقسم برامج المساواة بين الجنسين بأهمية خاصة. والنساء المهاجرات معرضات بشكل خاص، حيث يواجهن صعوبات أكبر في التكامل الاجتماعي والعمل، فضلا عن معرفة أقل لغويا. وبالإضافة إلى ذلك، هم الرعاة الرئيسيين لأبنائهم وبناتهم، لذلك بصمتهم على مسار اتهم التعليمية كبيرة. إن وضع سياسات تستهدف النساء المهاجرات من أجل تمكينهن ولغاتهن وبرامج التدريب على العمل، وما يصاحب ذلك من إجراءات لتعزيز العلاقات الاجتماعية هو أمر أساسي لتحقيق مجتمع أكثر تماسكا.

ويمكن أيضا تصميم سياسات قطاعية أخرى، مثل السياسات المتعلقة بالبيئة والأمن الحضري والرياضة، من منظور التعليم وتخدم كأدوات لتعزيز إدماج الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك السكان المهاجرين على نحو أفضل.

2-2 تدريب العاملين بالبلديات في ضوء التنوع الثقافي

والسياسات البلدية هي الأقرب إلى المواطنين. من عملية التسجيل إلى الانتهاء من إجراءات تأميم المواطنين المهاجرين لديها، في مرحلة ما، للتعامل مع العمال البلدية. وقد أدى وصول السكان المهاجرين إلى تنوع الملامح الاجتماعية، كما وسع، بدوره، القضايا والمشاكل التي تنشأ. وتتطلب الشرطة المحلية والأخصائيون الاجتماعيون والفنيون والشباب والثقافة ومدراء الرياضة والعداؤون والعاملون في المراكز الصحية أو المدرسون تدريباً خاصاً لتسهيل الاتصال مع السكان المهاجرين؛ ويشمل ذلك التدريب على استقبالهم وإدماجهم، ويتيح تحديد حالات التمييز. كل منهم الوفاء بالمهام التعليمية. وبالتالي، من المهم الاستثمار في التدريب الكافي.

غرونوبل (فرنسا). وتشمل خطة منع البلديات ضد التمييز في غرونوبل مكافحة التمييز كمحور عرضي للسياسات العامة المختلفة للحكومة المحلية (الموارد البشرية، وإدراج العمالة، والإسكان، والتعليم...) ويشمل ذلك إجراءات لزيادة الوعي بالتنوع بين السكان المحليين، وبرنامج تدريبي داخلي لموظفي مجالس المدن بشأن الوقاية من التمييز والتمييز ضدهم، وسياسات تحديد الهوية، والعقوبات المفروضة على الممارسات التمييزية في المدارس، والتعاون مع المنظمات الاجتماعية لمكافحة التمييز من خلال نقل المباني البلدية أو منح إعانات لمشاريع محددة. المصدر: بنك الخبرات التابع للرابطة الدولية لتعليم المدن. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى:

<http://www.edcities.org/wp-content/uploads/2014/11/Monoqr%C3%A1fico-Ciudad-Inclusi%C3%B3n-Social-y-Educaci%C3%B3n.pdf>

2.3 الإستقبال الأول والسياسات المصاحبة

فالأشهر الأولى بعد وصولهم إلى مدينة جديدة تؤثر تأثيرا كبيرا على ديناميات إقامة السكان المهاجرين، ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن تعد الإدارة المحلية استقبالهم على نحو كاف. وينبغي أن يفسر استقبال المواطنين الجدد على أنه عملية تعلم، دون اعتبار منطق وديناميكية عمل المدينة أمرا مفروغا منه. وبهذا المعنى، فإن مبادرات مركزية استقبالهم، من خلال نافذة واحدة من الاهتمام للمقيمين الجدد تضمن حصولهم على معلومات كافية عن المدينة المضيفة، والموارد التي تضعها تحت تصرفها، فضلا عن الواجبات والحقوق ذات الصلة التي قلق لهم تحمل اهتماما كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الرامية إلى إطلاع السكان الأجانب على الإجراءات القانونية اللازمة لتيسير عملية إيواءهم تنقسم بنفس القدر من الأهمية. ويمكن إظهار فائدة تدخل الوسطاء والمترجمين الثقافيين خلال الاستقبال الأول، بالنظر إلى أنه خلال هذه الفترة، يزداد فهم الوافدين الجدد بشكل ملحوظ بينما يتم تقليل خطر سوء الفهم. وعلاوة على ذلك، من المثير للاهتمام أيضا تحليل المبادرات البلدية الرامية إلى تعزيز إقامة صلات بين أعضاء مجموعات المهاجرين، ولا سيما بين القادمين الجدد ومواطنيهم الذين استقروا في المدينة منذ فترة من الزمن، والتي سنناقشها في الأجزاء التالية. إن المشاركة في هذه العملية للمجتمعات المهاجرة التي استقرت بالفعل في المدينة والشبكة التعاونية المحلية يمكن أن يكون لها أثر إيجابي ليس فقط على سكن السكان المهاجرين ولكن أيضا على تعزيز التواصل بين الثقافات.

فيينا، (النمسا). ويقدم مشروع "ستارت وين" تعلم اللغة، ومعرفة الخدمات العامة للمدينة، ومعلومات عن حقوق السكان الذين وصلوا حديثا. إن استخدام اللغة الأم للمهاجرين وإدراج تدابير لتسهيل العلاقات الطيبة بين جميع سكان المدينة هما سمتان محورتان لهذا البرنامج.

المصدر: منصة نقل السياسة - متروبوليس. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى:

<http://policytransfer.metropolis.org/case-studies/start-wien>

2.4 الترفيه التربوي

إن الكفاءات البلدية في سياسات الشباب والرياضة والثقافة، وهي أوسع نطاقا منها في مجال التعليم، تجعل تصميم الأنشطة اللامنهجية والترويج لها مجالا مثريا للاهتمام بالنسبة للحكومات المحلية. ويشمل التعليم غير النظامي مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة التي تستهدف الأطفال والشباب، فضلا عن أسرهم، وهي الأنشطة الرياضية، والبرامج الفنية، وتعزيز المدارس، ومجموعات الشباب أو الأنشطة الصيفية، وغيرها.

وتظهر العديد من الدراسات فوائد هذا النوع من الأنشطة على التنمية الشخصية وتحسين المهارات والكفاءات النفسية والاجتماعية (تقدير الذات والأمن والقدرات العلائقية...)، مع الإشارة إلى إمكاناتهم لزيادة النجاح في المدرسة. وهذا واضح بشكل خاص في حالة الطلاب المهاجرين الذين يجدون في أوقات الفراغ التعليمية فضاءات أكثر مرونة للتعلم اللغوي واكتساب المهارات الاجتماعية التي تقلل من خطر الاستبعاد الاجتماعي. ويمكن أن يكون تشجيع الأنشطة اللامنهجية ذات الطابع البلدي أداة لمكافحة التحامل والتعصب إذا ما صممت بهدف تيسير الاتصال بين السكان المحليين والمهاجرين للعمل من أجل مجتمع أكثر تماسكا. وتشكل السياسات الرياضية أيضا أداة شائعة جدا لتعزيز الإدماج الاجتماعي لبعض الفئات الضعيفة، بمن فيهم المهاجرون.

ميونخ ألمانيا. مبادرة البونتكوت بجلب الأطفال والشباب والكبار من مختلف الثقافات والملاحج الاجتماعية والاقتصادية من خلال كرة القدم. يتم تنظيم البطولات المختلفة على مدار العام بالتعاون مع مجلس المدينة وكيانات مختلفة من المدينة. وتتمثل أهداف المشروع في منع جرائم الأحداث والعنف، وتوسيع الفرص التعليمية للشباب في سياقات الضعف الاجتماعي، وزيادة الاتصال بين الثقافات.

لمصدر: <http://www.buenaspracticacomunitarias.org/buenas-practicas/39-buntkickgut-munich.html>. مزيد من المعلومات في الرابط التالي: <http://buntkickgut.de>

4 - التعليم من أجل التعايش والاعتراف بالتفاوتات وتقديرها

إن إنشاء مدن متماسكة عبر الثقافات يعني تعزيز التعايش والاعتراف بالتنوع (UCLG، 2016) والتعليم في القيم المشتركة، الناتجة عن الترابط بين الثقافات المختلفة التي تتعايش في المدينة. ويعد تحديد هذه القيم المشتركة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المدن التي تستقبل السكان المهاجرين. ويتطلب إيجاد توازن بين الهوية والتنوع مراعاة مساهمات المجتمعات المحلية التي تعيش في المدن حتى يشعر جميع المواطنين بالاعتراف بهويتهم الثقافية الخاصة (ميثاق تنقيف المدن 2004)

نيلوفر (تركيا). "بيت تبادل السكان" يسعى إلى وضع قيمة والحفاظ على الذاكرة والتراث الثقافي الذي تركته مختلف الهجرات في المدينة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم بالتعاون مع الجمعيات المحلية، إنشاء مساحة للتعبير عن الهويات الثقافية المختلفة التي تتعايش في المدينة، حيث تجمع الأشياء والوثائق والشهادات الشفوية لهذه العمليات المهاجرة وإدماج المهاجرين في المدينة.

المصدر: هيئة الثقافة - UCLG. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: http://www.oqenda21culture.net/sites/default/files/files/good_practices/nilufar-def-eng.pdf

إن سياسات التعايش هي في الوقت نفسه ضرورية. ويتيح استخدام الأماكن العامة للمدن (مثل المكتبات والمربعات والمراكز الصحية والمراكز الثقافية ...) من أجل تطوير الأنشطة التعليمية، الاتصال بين المواطنين الذين لا يوافقون على سياقات أخرى، مع تيسير المعرفة المتبادلة، والحد من أوجه التحامل، تشجيع الحوار بين الثقافات (والأديان). ومع ذلك، فإن هذا الاتصال ليس غريباً على الصراعات. وأحياناً يكون أصل الصراعات في صراع الديناميات الثقافية. وفي مناسبات أخرى، تستند الأحكام المسبقة إلى نزاعات بين الأجيال، ولا سيما في الأحياء التي يجدها وصول السكان المهاجرين. ولذلك، لم يتم التدخل من قبل الوسطاء ليس فقط للحد من التوترات بين السكان المحليين والأجانب، ولكن أيضاً لتعزيز الحوار بين المواطنين من مختلف الأعمار. ويحدث العديد من هذه الصراعات في الأحياء المتدهورة اجتماعياً حيث يتقاسم السكان المحليون والمهاجرون مخاطر الاستبعاد الاجتماعي. وبصرف النظر عن السياسات الرامية إلى تجديد الأحياء الاقتصادية والاجتماعية، فإن برامج التماسك الاجتماعي وإيجاد هوية إيجابية للحي من خلال العمل على القيم والمصالح المشتركة لها أهمية خاصة في هذه الحالة

كاستيلورنتينو (إيطاليا). الهدف من مشروع "كاستيلو لتو" هو تحويل حي متدهور اجتماعياً من المدينة من خلال خلق أوجه التآزر بين الجمعيات المحلية والمواطنين. وهو مشروع لمشاركة المواطنين لضمان أن يحسن استخدام الأماكن العامة العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين والأجانب وكذلك بين الشباب وكبار السن، وما إلى ذلك.

المصدر: بنك الخبرات التابع للرابطة الدولية لتعليم المدن. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: <http://w10.bcn.es/APPS/edubidce/pubExperienciasAc.do?accio=cercar&quants=0&ordre=10&text=2689>

وأخيراً، يمكن تحقيق الاعتراف بالأقليات وإبرازها من خلال سياسات مختلفة مثل معرفة وتعلم اللغات المستخدمة في مدينة أو الاستعانة بمهنيين متخصصين بتلك اللغات والذين يشكلون أيضاً مرجعية للنجاح لأعضاء هذه المجتمعات.

5 - التعليم من أجل تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي

وتتطلب استجابة الحكومات المحلية للتحديات الناشئة عن البحث عن تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي للسكان المهاجرين، في بعض الحالات، زيادة في تمويل البلديات، ولكنها في حالات أخرى ليست سوى مسألة تصميم وتنفيذ تدابير دون تكلفة اقتصادية أو منخفضة جداً، خاصة إذا ما أخذت العودة الاجتماعية بعين الاعتبار. وتعمل سياسات التعليم كسياسات وقائية، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في التعويض الأقل فعالية لسياسات التعويض.

1-4 تعليم الطفل بوصفه استثماراً اجتماعياً

واعتبرت السياسات الرامية إلى الطفولة المبكرة، أي في مرحلة ما قبل بدء التعليم الإلزامي، أدوات هامة للحد من عدم المساواة في التعليم. الرعاية الاجتماعية التربوية خلال هذه السنوات الأولى يسمح للكشف عن مشاكل التنمية أو التأخر المعرفي الذي يتطلب التدخل المبكر. وفي حالة الأطفال المنحدرين من أصل مهاجر، يمكن التعليم من الاتصال بلغة البلد المضيف ومعرفة أكبر بالنظام المدرسي، مما يقلل من صعوبات التكيف. ويؤدي تعميم التعليم المدرسي في دورات التعليم قبل الإلزامي إلى الحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة بين الأطفال في الأوضاع الأكثر ضعفاً. وفي مواجهة الصعوبات الاقتصادية في تحقيق ذلك، يركز عمل الحكومات المحلية من ناحية على زيادة وصول الأطفال من الأسر المهاجرة إلى الأماكن القائمة، ومن ناحية أخرى، إلى إنشاء برامج مرافقة للأسر المهاجرة التي لا تسجل أطفالها في المدارس خلال هذه المرحلة، من أجل توسيع موارد الأبوة والأمومة وبالتالي زيادة التحفيز المبكر لأطفالهم.

برلين، ألمانيا. وفي عام 2004، أطلقت منطقة نيوكولن برنامج "أمهات الجوار"، الذي يهدف إلى تدريب الأمهات، العاطلات عموماً والأصل الأجنبي، للعمل كمرجع للأسر في الحي. وتقوم هذه "الأمهات المرجعيات" بزيارة المدارس وبيوت الأسر الأجنبية بهدف إقامة روابط في المجتمع المحلي، وتسهيل الاندماج في الحي، وتحفيز حضور دورات اللغة أو الخدمات البلدية الأخرى (مثل الرعاية النهارية) والمرافقة والإعلام بشأن التعليم، والصحة، والأبوة والأمومة.

المصدر: المرصد الشامل للمدن. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: <http://policytransfer.metropolis.org/case-studies/neighborhood-mothers>

2-4 الحصول على التعليم الإلزامي والنجاح في المدرسة

ويتراوح التعليم الإلزامي بين 6 و 14-16 سنة في معظم بلدان العالم، وإن كان ذلك مع معدلات الالتحاق المتباينة (اليونسكو 2015). وعلى الرغم من الاعتراف بالسكان المهاجرين الحق في ذلك

يبلغ معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي الإلزامي 96% في فرنسا (2015) و 98% في إيطاليا (2014) و 94% في إسبانيا (2015) و 86% في البرتغال (2015) و 87% في المغرب و 64% (2012) (<http://data.uis.unesco.org>).

فقد كشفت العديد من التقارير عن عدد من أوجه القصور، لا سيما عدم حصول الأطفال في مراكز الاحتجاز، وكذلك في مدن المقصد النهائي، على التعليم المفوضية الأروبية، 2017.

يبدو أن ضمان الحصول على التعليم الإلزامي ليس كافياً. ومن الضروري أن يكون التعليم ذا نوعية وعلى قدم المساواة. وبهذا المعنى تستجيب البلديات للديناميكيات المتنامية لفصل المدارس. وينبغي لسياسات التماسك الاجتماعي على مستوى البلديات التفكير في استراتيجيات مكافحة الفصل من خلال السياسة الحضرية التي تحول دون إنشاء غيتوس سكنية (UCLG، 2016). وفي الوقت نفسه، فإن البرامج التي تركز على التعليم ضرورية أيضاً: سياسات مكافحة وصم بعض المدارس، والإجراءات الرامية إلى تشجيع مشاريع تعليمية مثيرة للاهتمام في المدارس ذات نسب مئوية عالية من السكان الضعفاء (المعروف باسم المدارس المغناطيسية أو المدارس ذات المشاريع المفردة)، وتعديل المدرسة وتقسيم المناطق والمقرحات بناء على تقييم التنوع المدرسي. معظم هذه السياسات منخفضة التكلفة.

نيويورك (الولايات المتحدة). وفي عام 2015، تعزز مدينة نيويورك قانون المساواة عن التنوع المدرسي، الذي أدخل عدداً من التدابير لمكافحة الفصل بين المدارس: إدخال مرشحات في بعض المقاطعات من أجل اختيار المدارس مجاناً، وإنشاء دوائر مدرسية تجمع بين الأحياء ذات التركيبة الاجتماعية المتمايزة، والأطفال من الأسر المعرضة لخطر الاستبعاد للمدارس ذات التنوع الأقل، والحملات الرامية إلى تقييم التنوع المدرسي، من بين أمور أخرى.

لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الرابط التالي:

<http://bradlander.nyc/news/updates/city-council-passes-school-diversity-accountability-act>

ويتمثل التحدي الثاني في تصميم أدوات الاهتمام بالتنوع التي تركز على الاستجابة للاحتياجات الخاصة (الافتقار إلى المهارات اللغوية، والهشاشة العاطفية، والتوترات الناشئة عن عملية الإقامة...) للأطفال الذين خضعوا لعملية هجرة أو الذين يعيشون في بيئات من ضعف أكبر. وتوظيف المهنيين (الوسطاء والمترجمين والأخصائيين الاجتماعيين...) الذين يستطيعون، داخل المدارس، أن يفهموا ويستجيبوا للظروف الخاصة التي يحدث فيها تعليم هؤلاء الأطفال أو تدريب المعلمين للعمل في سياقات التنوع، بعض السياسات التي يمكن تنفيذها على مستوى البلديات.

ومن بين البرامج التي تهتم بالتنوع، أهمها البرامج التي تهدف إلى تعلم لغة: بروتوكولات للترحيب بالفاديين الجدد، والموارد للتخفيف من الانزعاج ومشاعر الإحباط التي واجهوها، والفصول الدراسية المناسبة لدراسة اللغة بشكل مكثف خلال ساعات الدراسة، وبرامج اللغة قبل بداية التعليم، والطلاب - المحيلين المرافقين للمهاجرين في هذه العملية، وكذلك المعلمين الذين يقدمون الدعم اللغوي في الفصول الدراسية أو برامج ما بعد المدرسة. ومن الضروري بالتأكيد تعاون الإدارة المحلية في استكمال البرامج المدرسية. وتشير البيانات الحالية إلى أن التلاميذ المهاجرين أكثر عرضة لتجربة مسارات الاضطرابات المدرسية والانقطاع عن الدراسة، وغالباً ما يكون ذلك مصحوباً بدرجة عالية من التغيب عن الدراسة. البلديات هي الأكثر كفاءة للتدخل في هذا المجال. إن تحديد حالات التغيب عن طريق الخدمات المناظرة (الخدمات الاجتماعية والشرطة المحلية وفنيي الشباب والوسطاء...) وتصميم سياسات الالتزام بالمدارس من خلال الأنشطة اللامنهجية أو تعزيز علاقة المدرسة الأسرية هي بعض المبادرات التي وضعت على مستوى البلديات في هذا الحقل.

يوستي ناد لابيم (جمهورية التشيك). في مدينة عستي ناد لابيم، كجزء من مشروع لمكافحة التغيب عن المدرسة، تم إنشاء مجموعة محلية تدعم مشروع "منع". وهو يتألف من ممثلين عن جميع المدارس وأسر الطلاب والمنظمات في المدينة. بعد تشخيص أسباب التغيب عن العمل، يتم تشجيع برنامج العمل الذي يشمل مختلف مجالات مجلس المدينة ومنظمات المجتمع المدني لتحسين المناخ المدرسي وتدريب المعلمين على تحديد ومنع التغيب عن المدرسة وتعزيز علاقات الأسر المدرسية وتصميم برامج الدعم المدرسي كطرق للالتحاق بالمدارس. المصدر: مشروع أورباكت. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الرابط التالي:

http://www.usti-nad-labem.cz/files/prevent_baseline_study.pdf

4-3 التعليم بعد الإلزامي

إن إكمال التعليم الإلزامي (في سن 14 أو 15 أو 16 سنة حسب البلد)، بما في ذلك أو استبعاد تحقيق درجة مماثلة، يؤدي إلى تخفيض الخيارات التعليمية لمعظم الطلاب المهاجرين، مما يزيد من خطر الاستبعاد الاجتماعي. وتظهر البيانات أيضاً أن المهاجرين الشباب ممثلون تمثيلاً ناقصاً في المسارات الأكاديمية (مما يؤدي مباشرة إلى الجامعات) في حين أن وجودهم أعلى بشكل ملحوظ في المسارات المهنية (عموماً هيبة هيسب الاجتماعية) (جيلبورن ويودل، 1999؛ مودي، 2001). ويبدو أن هذا يبقى من جيل إلى جيل، مما يحد من إمكانيات إدماج هؤلاء الشباب في عالم العمل، وبالتالي، تقليل فرص انتقالهم إلى مرحلة البلوغ على قدم المساواة.

والأسباب متنوعة (الحوافز الاقتصادية، وهيكل سوق العمل، والافتقار إلى التوجه في مرحلة الانتقال إلى مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي...) ويمكن للسياسة البلدية أن تتدخل في بعضها. المرافقة في نهاية المرحلة الإلزامية وبرامج التوجيه إلى التعليم ما بعد الإلزامي: تدريب المعلمين على تقييم إمكانيات الطلاب المهاجرين الذين يتجاوزون القيود الزمنية المستمدة من عملية هجرتهم؛ والبحث عن المراجع الناجحة في الانتقال إلى التعليم ما بعد الإلزامي داخل مجتمع المهاجرين، هي محط اهتمام البرامج المحلية. ومن ناحية أخرى، من الضروري تصميم سبل للفرص الثانية وإعادة تجنيد الشباب الذين يستعدون دوافعهم لمواصلة تعليمهم بعد انقطاعهم عن النظام التعليمي. وبهذا المعنى، يمكن أن يؤدي إنشاء برنامج تدريبي محلي يلبي احتياجات هؤلاء الشباب ومدينتهم إلى توسيع فرص التدريب في البلديات والحد من مخاطر السلوكيات المرتبطة ببطالة الشباب (النزاعات في الشوارع، والممارسات التي تشكل خطراً على الصحة...).

كورنيليا دي لوبريجات (إسبانيا). إيلندار منظمة غير هادفة للربح تقدم عرضاً تعليمياً يهدف إلى التدريب المهني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 25 عاماً الذين عانوا من فشل المدرسة والتسرب، وعدم الحصول على التعليم الرسمي. ويهدف إلى الجمع بين التدريب والممارسات المهنية، جنباً إلى جنب مع التوجه المهم والمرافقة في عملية الإدراج العمل. وتعمل المدرسة في شبكة مع المراكز التعليمية والخدمات في المجالس المحلية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي:

<http://www.ellindar.org/>

4-4 تعليم الكبار وإمكانيات الوصول إلى سوق العمل

وهناك بعض الصعوبات التي يواجهها السكان المهاجرون الذين يسعون إلى الحصول على عمل والاندماج في مجتمعهم المضيق. ويمثل التمييز والصعوبات اللغوية والظروف القانونية الحواجز التي تحول قطاعاً مهماً من السكان المهاجرين إلى اقتصاد مغفوم (البونسكو 2016b). وهناك ثلاث سياسات بلدية رئيسية تهدف إلى الحد من هذه الحواجز: (أ) توفير التدريب اللغوي للبالغين، بهدف اكتساب المهارات الشفوية الأساسية من أجل الاندماج الاجتماعي؛ (ب) المشورة القانونية بشأن تشريعات العمل، و (ج) برامج مكافحة التمييز ضد العمال الأجانب وتنميتهم.

وإلى جانب هذه البرامج، تصبح مسارات التدخل الأخرى ضرورية (MC2CM، 2016). فمن ناحية، تشير الأمية أو التعليم المنخفض التي يميزها جزء من السكان المهاجرين إلى تخطيط عرض تدريبي يتجاوز التعلم اللغوي، ويوفر هذه المجموعة أدوات جديدة لتنمية حياتهم المهنية والشخصية. وعلى الرغم من أن هناك بالفعل عرضاً تدريبياً للبالغين، فمن الضروري التفكير في تكيفهم مع الاحتياجات الجديدة المستمدة من عمليات الهجرة. وبالمثل، ينبغي أن يكون التدريب للعالم العامل والتدريب المستمر للموظفين محور اهتمام الحكومات المحلية بغض النظر عن القواعد التي تنظمها المنافسة الحكومية. ويمكن أن يؤدي تحديد نموذج إنتاجي للحد من تسهيل إدماج قوة عاملة مهاجرة من خلال تشكيلها إلى تحسين إدماج هؤلاء العمال الجدد، ومن ثم تعزيز مجتمع أكثر تماسكاً.

هامبورغ، ألمانيا. "رجال الأعمال بلا حدود" هي منظمة تم إنشاؤها باستخدام التمويل من البلدية والصناديق الاجتماعية الأوروبية التي تدعم أصحاب المشاريع المهاجرين المحتملين من خلال تزويدهم بالمعلومات والتدريب والاتصالات لتعزيز عملهم لحسابهم الخاص وإنشاء شركات جديدة. مصدر شامل المدن المرصد. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الرابط التالي:
<https://www.ucla-cisdp.org/es/observatorio/empresarios-sin-fronteras>

ومن الملائم أيضا التشديد على التأهل الأكبر لجزء من السكان المهاجرين الذين يشغلون، لأسباب مختلفة، مواقف أقل شأنا من المهارات. وبهذا المعنى، فإن التوجه نحو إدراج العمل، وتقديم المشورة في عمليات استقامة الدرجات والبرامج لمكافحة التمييزات، هي المبادرات الممكنة التي وضعتها الحكومات المحلية والتي أنشئت لتعزيز التنمية الاقتصادية للمدن على أساس الاستخدام الأفضل لقدرات السكان المهاجرين. وفي مجال التكنولوجيا الجديدة، فإن الفجوة الرقمية القائمة تقل إلى حد كبير من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات كوسيلة للإدماج الاجتماعي للسكان المهاجرين. ولذلك يجب أن يفهم "الشمول الرقمي" على أنه شرط وأداة للإدماج الاجتماعي؛ ومن ثم، فإن زيادة فرص حصول الأطفال والشباب والمهاجرين البالغين على التكنولوجيا الجديدة من خلال التدريب هو خط عمل وضعته بعض المدن.

6. التعليم للمواطنين النشطين والديمقراطيين

وقد عززت عدة مدن آليات تشاركية، لا سيما بين السكان المهاجرين الذين ليس لهم الحق في التصويت والاستبعاد من الوسائل الرئيسية للتعبير السياسي في النظم الديمقراطية. والصك الذي تنفذه الحكومات المحلية عادة ما يكون مجالس استشارية، تتألف في بعض الحالات من المقيمين الأجانب (بصفة عامة، وممثلو الجمعيات، وكذلك المقيمون الذين يتم اختيارهم من خلال العمليات التشاركية)، وأحيانا يحتفظون برسوم اشتراك في الأجهزة المفتوحة للجميع المواطنين.

وبصرف النظر عن هذه الصكوك الرسمية للمشاركة، يمكن للحكومات البلدية أن تشجع إجراءات أخرى مثل تشجيع التنظيم الذاتي للمجتمعات المحلية المهاجرة أو إنشاء منتديات للمناقشة تعزز الحوار بين الحكومات المحلية ورابطات المهاجرين بشأن القضايا التي تؤثر عليهم. ولا يقتصر التعليم من أجل المواطنة النشطة والديمقراطية على مشاركة السكان الأجانب، بل على جميع المواطنين الذين يعيشون في المدن. وفي هذا الصدد، تحت الحكومات المحلية على الاتصال والتفاعل بين السكان الجدد والمجتمع المحلي من خلال تنظيم المهرجانات والحفلات الموسيقية وأنشطة الأحياء (مجلس أوروبا، 2014، المفوضية الأوروبية، 1992). وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار هذا الإطار، فإن البرامج التعليمية التي تستهدف جميع المواطنين بشأن قيمة التعايش والتنوع والقيم الديمقراطية مفيدة.

ريجيو (إيطاليا). موندنسيم هو مركز يحركه الحكومة المحلية مكرس للعمل على القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي، الذي يعزز العديد من المشاريع في مجال القضاء العام والاتصال بين الثقافات والتعليم والتنوع في المدارس والتدريب اللغوي والنشر الثقافي للأقليات المهاجرة، الخ. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي:
<http://www.mondinsieme.org/>

7-العناصر الرئيسية لتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي والتعليمي للمهاجرين

السياسات القطاعية
السياسات الثقافية
المساحات الثقافية وأماكن اللقاء للناس من خلفية متنوعة؛ نشر المعرفة؛ وتأمين التراث؛ والفعاليات الثقافية والمهرجانات كفرص لتشجيع الشعور بالانتماء.
السياسات الاجتماعية
تحديد حالات الأطفال المعرضة للخطر؛ المرافق للأسر في قطاع التعليم؛ ودعم موارد التعليم.
السياسات الصحية
التعليم التغذوي في المدارس، والصحة الإنجابية بما في ذلك الحمل، ومنع السلوكيات الخطرة، وتعزيز الأنشطة الرياضية.
التخطيط الحضري
السياسات الحضرية التي تعزز المزيج الاجتماعي مع أساس المعايير التعليمية (بناء المدارس، وموقع الإسكان الاجتماعي، وتمكين النساء المهاجرات).
برامج المساواة بين الجنسين
والتكامل الاجتماعي والعمل، فضلا عن تمكين النساء المهاجرات.
السياسات البيئية
تغيير العادات، والتثقيف في مجال التنمية المستدامة، والاستهلاك المسؤول، والتربية المدنية، واستخدام الحيز العام المتعلق بإدارة النفايات.
السياسات الأمنية الحضرية
فرص التطوع لمهام الحماية المدنية، شرطة المناطق المجاورة، حل النزاعات في الأحياء.
البلديات وتدريب الموظفين
بناء القدرات فيما يتعلق بالتنوع الثقافي (أدوات الاتصال، تحديد ممارسات التمييز).
الاستقبال الأول والسياسات المصاحبة
التركيز على الترحيب والمعلومات الكاملة عن الموارد والحقوق والواجبات؛ والدعم في الإجراءات القانونية، والمترجمين الشفويين والوسطاء الثقافيين، ومشاركة مجتمعات المهاجرين.
الترفيه التربوي
زيادة مشاركة الطلاب والأسر في حالات الضعف في التعليم الترفيهي؛ وتعزيز التعليم

الترويج كمكان للاتصال بين الثقافات. والسياسات الرياضية من أجل الإدماج الاجتماعي ونقل القيم.	
التعليم من أجل التعايش والاعتراف والتقدير للاختلافات *	
تعزيز التعايش	استخدام الأماكن العامة للأنشطة التعليمية التي تعزز الاتصال؛ تدخل الوسطاء في حل النزاعات؛ وتجديد الأحياء الاقتصادية المهمة؛ وبرامج التماسك الاجتماعي.
الاعتراف بالتنوع	التعليم حول القيم المشتركة؛ تعلم اللغة؛ الوعي بالقيمة المضافة للأقليات إلى المدن؛ توظيف المهنيين مع خلفية المهاجرين.
التعليم من أجل تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي	
تعليم الأطفال	تعزيز إمكانية الوصول إلى مرحلة ما قبل المدرسة للأطفال الذين يعيشون في حالات ضعف؛ والبرامج المصاحبة للأسر خلال المراحل الأولى من الدراسة.
الوصول إلى التعليم الإلزامي والنجاح في المدرسة	مكافحة الوصم داخل المدارس؛ وتعزيز مشاريع تعليمية مثيرة للاهتمام للأطفال الذين يعيشون في حالات ضعف في المدارس؛ بناء قدرات المعلمين؛ برامج للترحيب بالمدرسة؛ ومكافحة التسرب من المدارس؛ وتعزيز العلاقات بين الأسرة والأسرة؛ والبحث عن أمثلة جيدة للنجاح المدرسي بين مجتمع المهاجرين؛ دعم الأسر خلال فترة الدراسة.
التعليم ما بعد الإلزامي	الدعم أثناء الانتقال من التعليم الإلزامي إلى التعليم غير الإلزامي؛ برامج توجيهية؛ بناء القدرات للمعلمين من أجل تقييم إمكانات الطلاب المهاجرين؛ البحث عن أمثلة جيدة من النجاح المدرسي بين مجتمع المهاجرين. والحد من الحواجز الاقتصادية، وتصميم فرص المسار الثانوي وسبل العودة إلى المدرسة؛ إنشاء عرض البلدية.
تعليم الكبار	برامج محو الأمية، تعلم اللغة؛ وتكييف العروض الحالية لاحتياجات الكبار.
التعليم من أجل الوصول إلى سوق العمل	بناء قدرات مستمرة للعمال؛ التوجه العمالي؛ التصديق على الشهادات الأجنبية؛ برامج مكافحة التمييز؛ تعزيز روح المبادرة.
التكنولوجيات الجديدة	البرامج المتعلقة بتشكيل الإدماج الرقمي
التعليم للمواطنين النشطين والديمقراطيين	
السياسات التشاركية	المجالس الاستشارية للمقيمين الأجانب؛ حصص المشاركة داخل الهيئات العامة من المدينة؛ برامج مشاركة أكثر انفتاحاً (أنشطة حي، جمعيات)؛ ومنتديات للنقاش بين الإدارات المحلية والأقليات.
تعزيز القيم الديمقراطية	• تعزيز القيم الديمقراطية عن طريق الأنشطة في الأماكن العامة والمدارس؛ وبناء القدرات للإدارات المحلية وموظفيها؛ برامج موجهة للمواطنين بشأن قيمة التماسك والتنوع.

- الاتحاد الأفريقي. 1997 - العقد الأول للتعليم من أجل أفريقيا.
- الاتحاد الأفريقي. 2006. العقد الثاني للتعليم من أجل أفريقيا.
- الاتحاد الأفريقي. 2014. الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الإفريقي للفترة 2014 - 2017.
- الرابطة الدولية للمدن وتنقيف. 2004. ميثاق تنقيف المدن.
- مجلس أوروبا. 2011. قرار مجلس على الأجندة الأوروبية تجدد لتعليم الكبار.
- مجلس أوروبا. هيئات التمثيل والتمثيل المدينة المتعددة الثقافات: الإعتبارات والمبادئ الأساسية.
- المفوضية الأوروبية. 1992. اتفاقية مشاركة الأجانب في الحياة العامة على المستوى المحلي.
- المفوضية الأوروبية. استراتيجية التعليم 2010. 2020 للاتحاد الأوروبي.
- المفوضية الأوروبية. 2013. اللجنة التوصية الاستثمار في الطفولة : كسر دائرة الحرمان.
- المفوضية الأوروبية. 2017. الوضع الحالي الهجرة في الاتحاد الأوروبي: التعليم المواضيعية التركيز : التعليم.
- يوروستات. إحصاءات إدماج المهاجرين - التعليم.
- http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_-_education
- جبلورن، ديفيد وديبورا يوديل. 1999. التعليم القائم على التقنين: السياسة، الممارسة، الإصلاح والإنصاف. باكنغهام: مطبعة الجامعة المفتوحة.
- إيسيسكو. 1988. استراتيجية تنمية التعليم في العالم الإسلامي.
- إيسيسكو. 2016. إعلان تونس "المؤتمر الأول للإيسيسكو للتربية".
- مودي، جيمس. 2001. "الفصل العرقي دمج المدرسة والصدقة في أميركال". المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع 107 (3): 679-716.
- OCDE. 2012A. PISA 2012 النتائج: التميز من خلال منح الأسهم كل طالب الفرصة.
- OCDE. 2012b. نتائج PISA 2012: ما يعرفه الطلاب ويمكنهم القيام به.
- برويكتو 2016. MC2CM. التوظيف وريادة الأعمال. مدريد: ICMPD، UCLG، UN HABITAT.
- UCLG. 2000. الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في المدينة. متوفر في:
- <https://www.uclg-cisdp.org/es/el-derecho-la-ciudad/carta-europea>
- UCLG. 2012. العالمية الميثاق جدول أعمال لحقوق الإنسان في المدينة. متوفر في:
- <https://www.uclg-cisdp.org/es/el-derecho-la-ciudad/carta-mundial>.
- UCLG. 2016. التماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات والأديان. لشبونة: UCLG تعلم الأقران. متوفر في :
- https://www.learning.uclg.org/sites/default/files/documents/20_social_cohesion_and_dialogue_lisboa_june2016.pdf.
- اليونسكو. 2015. الرصد العالمي للتعليم للجميع والعالمية.
- اليونسكو. 2016a. مدن ترحب باللاجئين والمهاجرين.
- اليونسكو. 2016b. التعليم للناس والكوكب: التعليم للناس والكوكب:
- الأمم المتحدة. 1960. اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم اعتمدها المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة.
- الأمم المتحدة. 1989 اتفاقية حقوق الطفل.
- الأمم المتحدة. 2015. التوقعات السكانية في العالم.
- الأمم المتحدة. 2015b. جدول أعمال التعليم عام 2030.
- الأمم المتحدة. تقرير 2016. التنمية المستدامة هدف التربية والتعليم 2030 - دليل